فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

مقالة بحثية

Doktora Abir GUENEZ
Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi
İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Muhasabe ve Finansman Bölümü
abir.guenez@gmail.com
ORCID: 0000-0002-3287-6491
Gönderim Tarihi: 04.05.2021 Kabul Tarihi: 15.06.2021
Alıntı: GUENEZ, A. (2021).2019-2015 فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة
AHBV Akdeniz Havzası ve Afrika Medeniyetleri Dergisi, 3(1),*79-88.*

ملخص

إن استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الورقة قد ساعد على وصف المناخ الاستثماري السائد في الجزائر وأهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على الحوافز الضريبية ودورها في دفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاعات دون غيرها مما أدى إلى ابراز أهم نقاط الضعف التي تعتبر طاردة للمشاريع الأجنبية والتي تم حصرها في قاعدة الشراكة 51/49.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المستدامة في الجزائر لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا بذاته بل تمثل متغيرا تابعا لكل من التنمية الاجتماعية والتي تم تمثيلها بمعدلات البطالة ونسب التشغيل والتنمية الاقتصادية والتي تم تمثيلها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي كما ترتبط بالتنمية البيئية التي تم تمثيلها بمؤشر التلوث البيئي في الجزائر، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل مباشر على هذه المتطلبات والتي تعتبر اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة بالإضافة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها في الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى توسيع قطاعات الاستثمار وتنوعها بالإضافة إلى توزيعها بشكل عادل على المستوى الجغرافي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، متطلبات التنمية.

The Effectiveness of Foreign Direct Investment in Achieving Sustainable Development in Algeria During The Period 2015-2019

ABSTRACT: The use of the descriptive and analytical approach in this paper helped to describe the prevailing investment climate in Algeria and the most important sectors that attract foreign investment, and this study also shed light on tax incentives and their role in pushing the foreign investor to invest in sectors without others and highlighted the most important weaknesses that are considered to be expelling foreign projects Which is listed in the Partnership Base 49/51. As this study concluded that sustainable development in Algeria cannot be considered an independent variable in itself, but rather represents a dependent variable for each of the social development, which was represented by unemployment rates, employment rates and economic development, which was represented by the average per capita income and economic growth rates, as well as related to environmental development. It was represented by environmental pollution in Algeria, in short, foreign investment directly affects these requirements, which are the basic building block for sustainable development, in addition to achieving sustainable development and its requirements in Algeria through foreign investment needs to expand and diversify investment sectors in addition to distributing them fairly at the geographical level**.**

Keywords: sustainable development, foreign direct investment, investment climate, development requirements

المقدمة

لقد أصبح ينظر إلى الاستثمار على أنه أداة للنمو الاقتصادي وعنصر فعال للنهوض بالاقتصاد نظرا لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات للوجهة الضرورية تعد العنصر الأهم. إن ارتباط الاستثمار بجملة من الظروف من شأنه أن يجعل من بيئة معينة محفزة أو طاردة للاستثمار فهو يمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك نتيجة لارتباطه وتأثره بعدة متغيرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية. إذ يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم بالشكل المناسب لهم شرط أن يأخذ المستثمر بعين الاعتبار عنصر المخاطرة وطبيعة المناخ الاستثماري لما لهما من تأثير على مردود الاستثمار والتنمية الاجتماعية والبيئية.

لقد لجأت الجزائر إلى اصلاح أنظمتها الاقتصادية والسياسية ووضعها في خدمة التنمية المحلية وصولا إلى التنمية المستدامة وذلك من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتوسيع نطاقه ومنح المستثمرين مزايا ضريبية خاصة. كما أن فرضها لمجموعة من الضرائب على الأنشطة الباعثة لثاني أكسيد الكربون قد يمكنها من تغطية تكاليف التحول إلى الطاقات النظيفة والمتجددة.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصار المشاريع الواردة على مجال الطاقة النظيفة فقط؛
- تلعب طبيعة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر دورا في تحديد المدى الزمني لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على متطلبات التنمية المستدامة في ظل الإصلاحات المستحدثة في الاقتصاد الجزائري ومدى فعاليته في خلق مناصب العمل والحد من البطالة وتأثير الأنشطة الاستثمارية الواردة على مؤشر التلوث البيئي في الجزائر.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي وكذلك عرض الحالة السائدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال خمس سنوات وكيفية تأثيرها على مجموعة من المتغيرات.

حدود الدراسة

تركز هذه الدراسة على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر

لم تعد التنمية المستدامة مجرد فكرة تحاول المجتمعات تطبيقها، بل أصبحت مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم وتسعى الحكومات جاهدة لتبنيها وتحقيق أبعادها وأهدافها بما أنها تتمثل في إدارة وحماية الموارد الطبيعية لضمان الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل ملائم لكل من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

1- **مفهوم التنمية المستدامة**

تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1987 وتعتبر رئيسة وزراء النرويج أول من استخدمه للتعبير عن السعي نحو تحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفتها على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها (خبابة عبد الله، 2008، ص: 70).

الشكل الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة

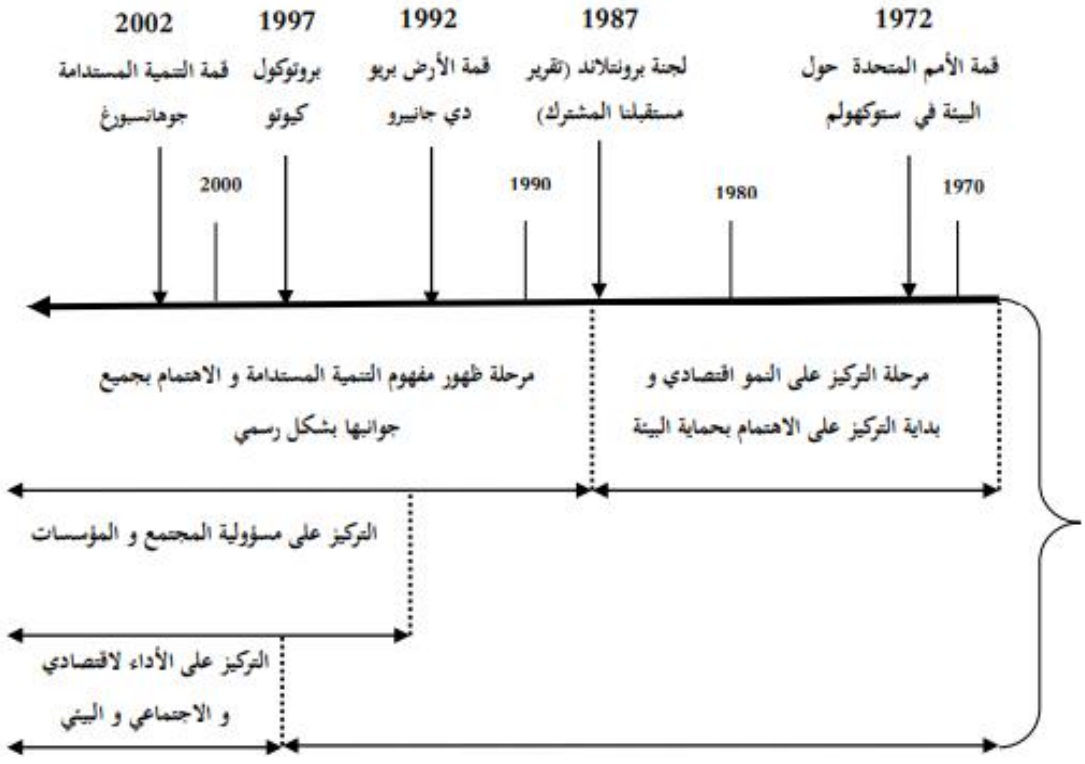

Alain Jounot, 2004, p. 16

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مفهوم التنمية المستدامة شهد تطورا زمنيا ملحوظا، حيث بدأ هذا المفهوم بتجاوز المفهوم الاقتصادي سنة 1990 والذي كان قبلها يرتكز على زيادة الدخل.

أما سنة 1992 وبعد قمة الأرض في **Rio de Janeiro** نلاحظ أن المفهوم أصبح أوسع بكثير حيث أصبح يركز أكثر على مسؤولية المجتمع والمؤسسات، بالإضافة إلى تخصيص استراتيجيات وتدابير تحد من تدهور البيئة ووضع أطر تنموية قابلة للاستمرار.

سنة 2002 تم التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة حيث لم يعد المفهوم يقتصر فقط على مسؤولية المجتمع والمؤسسات بل تحسن ليشمل علاقة البيئة بالتنمية وبمختلف أبعادها.

أ- خصائص التنمية المستدامة

يمكن للتنمية المستدامة أن تتفرد بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي مفاهيم التنمية ولعل من أهمها أنها تأخذ من المدى البعيد والبعد الزمني أساسا وقاعدة متينة لها وذلك من خلال مراعاتها لحقوق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها، بالإضافة إلى أنها تمثل عملية متعددة ومترابطة الأبعاد والأهداف من خلال التخطيط والتنسيق الفعال بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة أخرى (ريمة خلوطة، 2008، ص: 381).

ب- أهداف التنمية المستدامة

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في محاولة لإنشاء نموذج تنموي يدمج بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ينشأ هذا الهدف من فكرة أن رفاهية الانسان ترتبط مباشرة بالاقتصاد والبيئة والمجتمع ارتباطا وثيقا **(Lukas Biblasio Brochard, 2011, p:13)**

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى تتمثل فيما يلي:(حنيش أحمد و بوضياف حفيظ، 2018، ص ص : 4-5)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية؛
- الاستخدام العقلاني للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار بأنه كل توظيف للأموال بغرض تحقيق الربح لكن هذا التعريف أصبح أكثر شمولية وأكثر توسعا خاصة مع اختلاف وتنوع الأنشطة الاستثمارية واختلاف غاياتها وأهدافها.

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر تحويل الأصول الملموسة وغير الملموسة من بلد إلى آخر لغرض استخدامها في توليد الثروة، ويتم ذلك تحت السيطرة الكلية أو الجزئية لمالك الأصول. كما يشكل نقل الممتلكات المادية مثل المعدات والمصانع والمزارع التي يتم تشييدها استثمارا أجنبيا مباشرا ويختلف هذا الاستثمار عن الاستثمار في المحفظة والذي يمثل حركة الأموال عن طريق شراء أسهم في شركة تأسست أو تعمل في دولة أخرى **(M. Sornarajah, 2010, p: 8)** .

ب- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث عناصر أساسية هي:(بعداش عبد الكريم، 2008، ص: 51)

- **رأس المال الأولي:** ويمثل المبلغ الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي؛
- **الأرباح المعاد استثمارها:** تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بغرض تحويلها إلى استثمارات جديدة؛
- **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم تجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات من خلال الإصلاحات التي اعتمدتها ضمن إطار البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من التعقيدات التي تواجه المستثمر الأجنبي، وقد تبنت الجزائر مثل هذه الإصلاحات لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وحتى تكون قطبا جاذبا لمختلف الاستثمارات.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الجدول الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب السنوات

الوحدة: مليون دولار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات	-584	1636	1232	1466	1381

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية 1980-2019

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 قد تميزت بالتذبذب، حيث سجلت سنة 2015 تدفقات استثمارية سالبة قدرت بحوالي 584 مليون دولار وذلك بسبب أن حجم الاستثمارات المسحوبة كان قد تجاوز حجم الاستثمارات الواردة، كما أن سنة 2016 سجلت تدفق بقيمة 1636 مليون دولار بينما انخفض التدفق الاستثماري خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتسجل سنة 2019

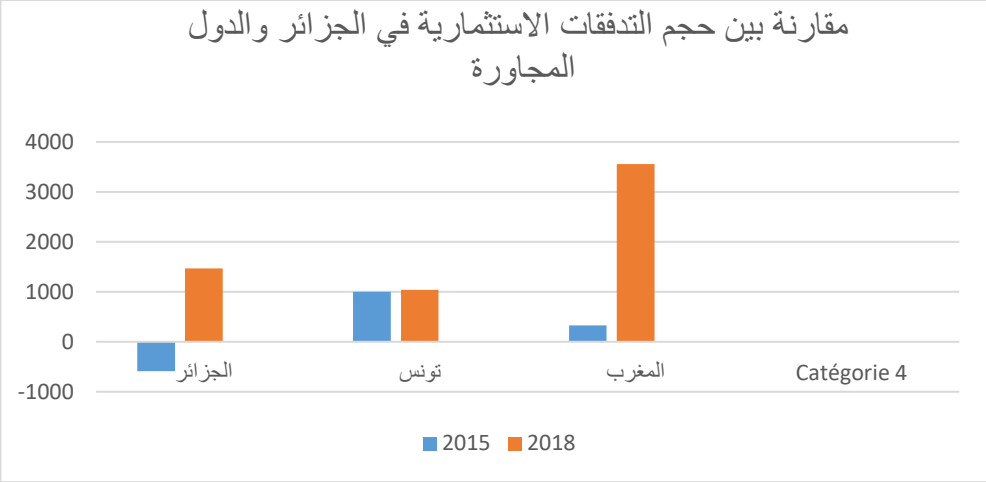

1381 مليون دولار وذلك نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. أما السنوات التي شهدت فيها الجزائر تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر يفوق 1500 دولار أمريكي إنما كان بسبب استحواذ البلدان النامية على الحصة الأكبر من الاستثمار على المستوى العالمي، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر منخفضا بصفة عامة إذا ما تمت مقارنته ببعض الدول.

نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى تونس قد بلغ 1002.73 مليون دولار سنة 2015 بينما سجلت المغرب 325.79 مليون دولار في نفس السنة إلا أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 584.52- حيث تجاوزت الاستثمارات المسحوبة تلك الواردة.

سجلت سنة 2018 ارتفاعا محسوسا في التدفقات الاستثمارية الواردة للدول الشقيقة حيث بلغ حجمها في تونس 1035.94 مليون دولار بينما في المغرب 3558.88 مليون دولار أما الجزائر فبلغت فيها التدفقات الواردة 1466.08 مليون دولار. كما أن أغلب الاستثمارات الأجنبية النشطة في الجزائر تكون في قطاع الطاقة والخدمات البترولية بشكل عام مثل الشركة البريطانية **British Petroleum** والأمريكية **Anadarko**.

يرجع الخبراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية التي ترد إلى الجزائر إلى قاعدة الشراكة 49/51 والتي جعل منها المشرع الجزائري شكلا اجباريا للاستثمار يتم بين مستثمر أجنبي وشريك وطني حيث يقوم هذا الاستثمار على المساهمة المالية بشرط أن تكون الأغلبية لفائدة الشريك الوطني بنسبة 51 بالمئة و 49 بالمئة للمستثمر الأجنبي، كما يمكن القول أن قاعدة الشراكة 49/51 شكلت خلال مراحل تكريسها عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وترتب عنها آثار سلبية أثرت على مناخ الأعمال والمساس بمبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين.(حميد سلطاني، 2020، ص ص:241، 249)

1- المزايا الضريبية في قوانين الاستثمار في الجزائر

منذ تطبيق الإصلاح الجبائي سنة 1992 شهدت الجزائر تطورا في قوانين الاستثمار، كان أهمها سنة 1993 ومنذ ذلك الوقت سعت الجزائر لسن قوانين تهدف إلى ترقية الاستثمار وتشجيعه حيث تتضمن هذه القوانين جملة من الامتيازات الضريبية التي من شأنها جذب المستثمرين لقطاع أو نشاط معين، كما تطرأ على هذه الامتيازات تعديلات من حين لآخر تتزامن مع تعديلات قوانين الاستثمار.

أ- المزايا الممنوحة في إطار الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار

زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المحددة في المادة الأولى[1]* والثانية ** من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار مما يلي (المادة 07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص: 18).

- **بعنوان الإنجاز**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

***المادة الأولى:** يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

** **المادة الثانية:** يقصد بالاستثمار في إطار هذا الأمر: اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة – المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية – استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- **بعنوان الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب- المزايا الممنوحة في إطار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار

بالإضافة إلى المزايا المذكورة سابقا تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة الثانية ***[2] من القانون رقم 16-09 مما يلي (المادة 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص ص 19-20)

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة 90 بالمئة من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من المتغيرات الكمية والنوعية داخل الاقتصاد، فالمناخ الاستثماري الجيد والنشط تتأثر متغيراته بشكل أسرع من ذلك الراكد كما أن مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بأبعادها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وذلك من خلال قياس نسبة هذا الاستثمار من حجم الناتج المحلي الاجمالي وذلك بطرح مجموع المتغيرات التالية (الاستهلاك والانفاق الحكومي، الصادرات، الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة من الزمن. إذ يظهر ذلك جليا في علاقة الاستثمار الكلي بالناتج المحلي الإجمالي والتي تمثل علاقة طردية بين المتغيرين حيث يتم احتساب هذه النسبة بناء على العلاقة الرياضية التالية :

$$I = PIB - (C+G +X-M)$$

I: الاستثمار (ويشمل كل من الاستثمار المحلي والأجنبي)

PIB: الناتج المحلي الإجمالي

C: الاستهلاك

G: الانفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

الجدول الثاني: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-584,528	1636,299	1232,341	1466,082	1381,890
حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	166.360	160.078	167.391	173.902	174.368
نسبة الاستثمار	0.352-	1.022	0.736	0.843	0.792

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة 1990-2019

يتم حساب هذه البيانات من خلال قسمة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الناتج المحلي الإجمالي وضرب الناتج بمئة حسب الصيغة الرياضية التالية:

*** **المادة الثانية:** يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون: اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج أو/ وإعادة التأهيل أو المساهمات في رأس مال شركة.

(حجم الاستثمار الأجنبي المباشر/ حجم الناتج المحلي الإجمالي) *100 **(I/PIB)*100**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد اتسمت بتذبذب ملحوظ وذلك نتيجة عدم استقرار التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر مما جعل هذه النسب أيضا غير مستقرة، كما يمكن إرجاع ذلك إلى المناخ الاستثماري ومدى جاذبيته وقوته.

الجدول الثالث: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: دولار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	166.360	160.078	167.391	173.902	174.368
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	39.73	40.55	41.39	42.23	43.87
متوسط نصيب الفرد	4187,26	3947,66	4044,33	4118,16	3974,65

صندوق النقد العربي، 2019، ص: 29

وتحسب هذه البيانات (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كالآتي:

$$M= PIB /P$$

حيث:

M: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

P: عدد السكان

PIB: الناتج المحلي الإجمالي

نأخذ كمثال سنة 2016 : **M=160.078/40.55**

M = 3947.66

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخمس سنوات الأخيرة تميزت بتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث بلغ ذروته سنة **2015** بقيمة 4188 دولار تقريبا ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدل العائدات البترولية والتي تشكل مصدرا هاما للدخل.

أما سنة 2019 فسجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى منخفض مقارنة بالسنوات الماضية حيث قدر بـ **3974,65** دولار وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية الجذرية التي شهدتها البلاد.

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية

يمكن معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة ما من خلال قياس بعض المؤشرات مثل (**معدلات البطالة والتشغيل والناتج المحلي الإجمالي**) وهذا كما يلي :

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

كلما زادت الاستثمارات المحلية والأجنبية كلما زاد الناتج المحلي الخام وزيادة هذا الأخير تؤدي الى زيادة الدخل الوطني والفردي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

⇑ I ⟹ ⇑ RN ⟹ ⇑ RP ⟹ ⇑ PIB

I: حجم الاستثمارات

RN: الدخل الوطني **/ PIB**: الناتج المحلي الإجمالي

RP: الدخل الفردي

بالنسبة للتشغيل والبطالة:

تؤدي زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية الى زيادة استقطاب اليد العاملة مما يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة.

بالنسبة لمعدلات التضخم:

يساهم معدل التضخم مساهمة واضحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر وغالبا ما تكون هذه العلاقة عكسية أي أنه كلما زاد معدل التضخم انخفضت الاستثمارات الأجنبية الواردة، كما أن الكتلة النقدية تؤثر بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ أن معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف يساهم في تحفيز معدل الاقتراض وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي (محمد إسماعيل، جمال قاسم، 2017، ص:20)

أ- مؤشر التلوث البيئي

يوضح مؤشر التلوث البيئي ترتيب الدول بالنسبة لدرجة التلوث بها وذلك بناء على مسوح يتم إجراؤها حول درجة التلوث في دول العالم وبدرجة أكثر تفصيلا. تأخذ قيمة المؤشر قيما تتراوح بين 0 و100 حيث تعني قيمة المؤشر المساوية للصفر عدم وجود أي درجة من التلوث، بينما تعني قيمة المؤشر 100 أقصى درجات التلوث (صندوق النقد العربي، 2019، ص: 240).

الجدول الرابع: مؤشر التلوث البيئي في الجزائر بين 2015-2019

النسبة: بين 0 و100

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	68.37	76.17	66.49	66.75	64.69

https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp**,(22/04/2021, 21:42)**

يصدر تقرير " دافوس الاقتصادي" تقريره السنوي لمؤشر الأداء البيئي لدول العالم ويشمل ذلك الدول العربية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا سنة 2018 بمعدل 66.75 حيث اعتبرت من بين أكثر الدول تلوثا في شمال افريقيا والشرق الأوسط بينما لم يشهد هذا المؤشر تذبذبا كبيرا خلال الخمس سنوات الأخيرة وإنما اتسم بالرتابة طوال هذه الفترة، بينما سجل المؤشر سنة 2019 أدنى مستوى له بمعدل 64.69 وذلك نتيجة الإصلاحات الجبائية المفروضة على الأنشطة الاستثمارية واستحداث ضرائب على الانبعاثات والأنشطة الملوثة للبيئة.

من خلال هذا المؤشر يمكننا القول إن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من شأنها أن تؤثر على البيئة إما بالإيجاب أو السلب وذلك يتناسب مع طبيعة ونوع القطاع الذي يتم الاستثمار فيه. بعد استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDİ**) سنة 2001 لوحظ أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تختلف باختلاف القطاع الموجهة إليه كما أنها تكون أكثر في قطاعات مثل الطاقة والبناء بينما تنخفض في قطاعات أخرى وذلك خلال العشر سنوات التي تلت تأسيس الوكالة فقط وهو ما يعرضه الجدول أدناه:

الجدول الخامس: توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)
الزراعة	6	2239
البناء والأشغال العمومية	64	41.083
الصناعة	239	978.702
الصحة	6	13.573
النقل	16	9531
السياحة	10	481.304
الخدمات	81	504.522
الاتصالات	1	89.441
المجموع	423	2.120.594

المصدر: شوقي جباري، 2015، ص:233

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاجتماعية

يتم قياس مدى تأثير التدفقات الاستثمارية الواردة إلى اقتصاد معين من خلال تأثيره في خفض معدلات البطالة وخلق مناصب العمل داخل ذلك الاقتصاد كما يعتمد على مدى قدرة المشاريع الواردة على تخفيض معدلات الفقر داخل المجتمع وتحسين المستوى المعيشي المحلي.

يعرض الجدول التالي أثر الاستثمارات الأجنبية على التشغيل في الجزائر حيث نلاحظ من خلاله أن المؤسسات التي يتم إنشاؤها في إطار استثمار أجنبي تساهم في خلق مناصب عمل وبالتالي خفض معدلات البطالة، إلا أن هذه العلاقة لا تكون طردية في كل الحالات حيث نلاحظ من الجدول أن سنة 2016 سجلت أعلى معدل من حيث المشاريع المستحدثة إلا أن عدد الوظائف كان فقط 7834 وظيفة بينما سنة 2015 وبالرغم من أن عدد المشاريع المصرخ بها كان 64 إلا أن عدد الوظائف تجاوز 11.000 وظيفة وهذا الأمر يعود إلى أنه ليس فقط حجم التدفقات الاستثمارية الذي يؤثر على خلق مناصب العمل بل سياسات التوظيف وقوانين العمل أيضا تلعب دورا مهما.

الجدول السادس: أثر التدفقات الاستثمارية الواردة على معدلات البطالة في الجزائر

السنة	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	حجم التدفق (مليون دولار)	عدد الوظائف المستحدثة	نسبة التشغيل المستحدثة
2015	**64**	63.304	**11.230**	**13.81%**

9.67%	**7834**	187.187	**85**	**2016**
11.75%	**11.152**	263.661	**71**	**2017**
5.78%	**4271**	45.173	**11**	**2018**
6.56%	**9378**	143.644	**91**	**2019**

Ministère de l'industrie، Ressources documentaires، Bulletins d'information statistique de la PME(2015,2016,2017,2018,2019)

أ- أثر التدفقات الاستثمارية الواردة على معدلات البطالة في الجزائر

يرتبط التدفق الاستثماري الوارد من الخارج ارتباطا وثيقا بمعدلات البطالة في الجزائر حيث يعمل هذا الأخير على استقطاب نسب هامة من اليد العاملة في الجزائر ما يعمل على تقليل نسب البطالة المرتفعة التي تشهد ارتفاعا غير مسبوق منذ سنة 2014 خاصة في فئة الخريجين الجامعيين ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بتجميد شبه كلي للتوظيف في القطاعات العمومية والاقتصادية نتيجة لما قد يسبب ضغطا على الميزانية العامة للدولة ويكبدها خسائر لا يمكن تغطيتها، إلا أن مثل هذا القرار كانت له تأثيراته السلبية على الاقتصاد ككل.

الجدول السابع: تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 2015-2019

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	**11.2**	**10.4**	**11.7**	**11.7**	**11.4**

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي العربي الموحد، 2015،2016،2017،2018،2019

إن وضع البطالة في الجزائر سيبقى يشكل مصدر قلق في المستقبل خاصة وأن المعدلات الحقيقية للبطالة أعلى بكثير من الأرقام الرسمية المعلن عنها، كما أن مناصب الشغل التي يتم استحداثها هي عبارة عن مناصب مؤقتة وبأجور قاعدية (مصباح بلقاسم، 2006، ص: 95).

ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة خلال الخمس سنوات الأخيرة قد اتسم بنوع من الرتابة حيث لم يتجاوز 11 بالمئة في حين كانت التدفقات الاستثمارية الواردة تشهد انتعاشا ملحوظا في كثير من القطاعات على غرار قطاع الأشغال العمومية(البناء) وقطاع المحروقات والطاقة، إلا أنه وبرغم كل هذا لم تستطع هذه المشاريع التأثير في زيادة اليد العاملة وهذا قد يعزى إلى مواقع هذه المشاريع الاستثمارية حيث يتركز أغلبها في الشمال والشمال الغربي إذ قد تنخفض معدلات البطالة في المدن الكبرى أو تكاد تكون معدومة بينما ترتفع هذه المعدلات أكثر كلما اتجهنا إلى الداخل والجنوب وخاصة مدن الجنوب الكبير، حيث نلاحظ أن معدلات البطالة تكون مرتفعة جدا في تلك المناطق ليس فقط لقلة التدفقات الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية وإنما يعود أيضا للطبيعة المناخية التي تسود المنطقة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول الثامن: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها في إطار الاستثمار المحلي والأجنبي

السنة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2015	332.372	107.727	42.031
2016	400.615	125.696	39.183
2017	415.242	129.767	50.801
2018	424.659	133.177	51.508
2019	459.146	144.836	55.591

Ministère de l'industrie، Ressources documentaires، Bulletins d'information statistique de la PME(2015,2016,2017,2018,2019)

رابعا: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية جملة من التحديات الاقتصادية والبيئية وحتى الاجتماعية التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة أو حتى تعرقل تحقيق أهدافها ومتطلباتها، من بين هذه المعيقات ما يمكن للدولة التحكم به كبعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الداخلي وذلك عن طريق فرض سياسات وقوانين تساعد في عمليات التنمية ومنها مالا يمكن التحكم بها وغالبا ما تكون هذه المعيقات شاملة وكلية على غرار التغيرات المناخية أو غيرها.

فيما يلي نعرض بعض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (صندوق النقد العربي، 2018، ص: 251، بتصرف):

- ضعف التمويل المخصص لمواجهة تداعيات تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري؛
- استمرارية أنماط الاستهلاك التي تؤدي إلى الهدر المستمر للموارد الطبيعية وتلويثها ما يضعف القدرة على التحول نحو الاستدامة البيئية؛
- عدم كفاءة وترشيد استخدام المياه؛
- محدودية استخدام التقنيات الخضراء والحديثة والاقتصاد الأخضر.

خامسا: النتائج

توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة أهمها:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تعمل على تحقيق أهداف تنموية طويلة الأجل مثل التنمية المستدامة وذلك لأنه يرتبط بالناتج المحلي ارتباطا طرديا من خلال العلاقة التالية:

$$I= PIB-(C+G+I+X-M)$$

- **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي
- **C**: الاستهلاك
- **G**: الانفاق الحكومي
- **I**: الاستثمار الإجمالي والذي يساوي الاستثمار الصافي مضافا إليه اهتلاك رأس المال
- **X**: الصادرات
- **M**: الواردات

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيره المباشر على هذا الأخير حيث يحسب بالعلاقة الرياضية التالية : **الناتج المحلي الإجمالي/ عدد السكان الإجمالي.**

$$M=PIB/P$$

M: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
P: عدد السكان
PIB: الناتج المحلي الإجمالي

- يساهم الاستثمار الأجنبي في التقليل من معدلات البطالة وذلك من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل التي ترتفع كلما ارتفعت التدفقات الاستثمارية؛
التنمية المستدامة هي نتيجة نهائية لجملة من الجهود المبذولة في قطاع التشغيل؛ والبيئة وتحسين الأساليب العامة للإنتاج والاستهلاك؛
- توفير المناخ المناسب للاستثمار بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد المضيف هو الدافع الأول لاختيار المستثمر الأجنبي بلدا دون الآخر؛
- يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع قطاعات الاستثمار الوارد والخروج من احتكار قطاع الطاقة والمحروقات للمشاريع الاستثمارية الواردة؛
- لضمان الاستفادة القصوى من المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات يجب أولا توسيع نطاقات الاستثمارات الجغرافية والتماس العدالة في توزيعها حول التراب الجزائري.

الخاتمة

عملت الجزائر من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي على النهوض بمختلف القطاعات داخل البلاد، وكان من أبرزها النهوض بقطاع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي حيث عملت على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وإرساء قاعدة تشريعية وقانونية صلبة تضمن بها حقوق الدولة الجزائرية وحقوق المستثمر الأجنبي، كما عملت على جملة من الإصلاحات الضريبية التي باتت تمنحها بشكل خاص للمستثمرين في أنشطة معينة دون غيرها.

إن تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في دولة بحجم الجزائر وبنفس الأوضاع الاقتصادية السائدة قد يتطلب المزيد من الوقت كما أن الاستثمار الأجنبي بشتى أنواعه لا يمكن أن يكون ركيزة أساسية لتحقيق ذلك، أي أنه من الأفضل فرض جملة من التدابير المتعلقة بالبيئة وضمان التنمية المحلية أولا ومن ثم السير نحو التنمية المستدامة أي أنه على الأقل يجب وضع خطة صارمة على مدى عشر أو خمسة عشر سنة تشمل كافة ما تتطلبه التنمية المستدامة على مستوى البعد البيئي، الاجتماعي والاقتصادي.

إن التنمية المستدامة في الجزائر تواجه مجموعة من التحديات التي تصعب عملية تحقيقها على المدى القصير الأمر الذي يدفع الحكومة لاستحداث أدوات بديلة لتحقيقها كاللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر ومثل هذا النوع من الأدوات يجعل الدولة الجزائرية تقبل معدل مخاطرة كبير في سبيل الاستفادة منها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والبيئية.

من خلال ما تم ذكره أعلاه يمكننا أن نجزم بعدم صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تركز المشاريع الأجنبية الواردة فقط في مجال الطاقة النظيفة، وتعتبر الفرضية خاطئة لكونها تحد من تنوع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر وتحصره فقط في قطاع الطاقة، كما أن الجزائر ذات بيئة استثمارية جاذبة لمشاريع أخرى مثل قطاعات التعدين والبناء.

أما الفرضية الثانية فهي فرضية صحيحة، إذ أنه إذا أرادت الجزائر أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة فعليها جذب استثمارات تسرع من هذه العملية كالمشاريع التي تنشط في مجالات الطاقات البديلة والمشاريع ذات الانبعاثات الأقل والتي تقلل من استهلاك الفرد للبلاستيك، أي أنه بشكل عام عليها جذب المشاريع التي تضمن استدامة الموارد وتحافظ عليها.

قائمة المراجع

بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، 23/ أفريل/2018
خبابة عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 8/ أفريل/ 2008

ريمة خلوطة، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 8 / أفريل/2008.
شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة،2018.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2019
القانون رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006.
مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية 1980-2019
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.
Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, afinor, France, 2004, afinor, France, 2004
M. Sornarajah, The international law on foreign investment, Cambridge university press, UK, 2010.
Ministère de l’industrie، Ressources documentaires، Bulletins d’information statistique de la PME(2015,2016,2017,2018,2019)
Lukas Biblasio Brochard, le développement durable: enjeux de définition et de mesurabilité, Mémoire de magistère, Université du Québec a Montréal, Canada, 2011.
www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp